مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد07 / العدد:02
ص ص.(167-189).

أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر

-دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2021 لولاية معسكر-

The impact of political culture on the electoral system in Algeria Case study of the 2021 legislative elections in Mascara

ميلود بالطيب [1]، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر)
miloud.bettayeb.etu@univ-mosta.dz
يحي عبد الحميد[2]، جامعة مستغانم (الجزائر)
hamid.1998@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/14 تاريخ القبول: 2024/02/20 تاريخ النشر: 2024/02/27

الملخص:

يشكل موضوع الثقافة السياسية والنظم الانتخابية مجال اهتمام بحثي كبير للعديد من الحقول المعرفية سواء ميدان العلوم السياسية أو القانونية انطلاقا من تأثيره على النسق السياسي والقانوني لأي نظام سياسي بشكل عام. الدراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على أثر الثقافة السياسية في المنظومة الانتخابية في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم الثقافة السياسية وأبعادها وعناصرها، ومقاربة أهم الأثار التي تترتب عليها تجاه العملية الانتخابية في الجزائر. وقد جاءت الدراسة للبحث عن أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر. كما توصلنا إلى أن المنظومة الانتخابية كي تكون فعالة، يجب أن تكون هناك ثقافة سياسية قوية تدعم العملية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية؛ المشاركة السياسية؛ الانتخاب؛ المنظومة الانتخابية.

Abstract

The subject of political culture and electoral systems constitutes an area of interest for many scientific fields, whether political or legal sciences, based on its impact on the political and legal structure of any political system in general. The study aimed to shed light on the impact of political culture on the electoral system in Algeria, by addressing the concept of political culture, its dimensions and elements, and an approach to the most important effects it has on the electoral process in Algeria. The problem of the study was represented in the following main problem: To what extent does the political culture affect the electoral system in Algeria? The study concluded that for the electoral system to be effective there must be a strong political culture that supports the electoral process

Keywords: Political culture; Political participation; Election; Electoral system.

مقدمة:

تعتبر الثقافة السياسية ركيزة هامة من ركائز بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية إذ تعد واحدة من أهم المداخل في فهم محددات العملية الانتخابية وتكمن أهميتها في دراسة السلوك غير الرسمي للأفراد وتأثيره في توجهاتهم وقيمهم إزاء الشؤون السياسية، الأمر الذي يساهم في تفعيل المشاركة السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد في المجتمع.

كما تظهر أهمية الثقافة السياسية من خلال بناء توجهات ومواقف إيجابية تجاه النسق السياسي، فهذا البناء هو الذي يسمح بخلق الانسجام بين الأفراد وبين السلطة السياسية مما يعزز وظيفة الاستقرار والأمن المجتمعي والذي يسهم بدوره في تحقيق التجانس الثقافي الذي يسمح بالتكامل السياسي.

يُعتبر مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا ولم ينتشر في حقل العلوم السياسية، إلا في بدايات العقد السادس من القرن العشرين حيث أصبح يعتمد عليه في تفسير السلوك السياسي للأفراد في إطار النسق الكلي.

ويرجع ظهور مفهوم الثقافة السياسية إلى المدرسة السلوكية التي قامت بصياغته وتطويره بهدف تفسير مختلف الظواهر السياسية، ومن روادها "سدني فيربا"، "ولوسيان باي"، "غابريال الموند"، ليصبح بعد ذلك أحد المرتكزات الرئيسية للمدرسة التنموية في تمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية.

وتبرز أهميتها أيضا فيما يترتب عنها من تحديد للاتجاهات والميول وتكوين وتشكيل لشخصية الأفراد وتحديد مواقفهم تجاه النظم السياسية بشكل عام وتجاه عملية الانتخابات بشكل خاص، حيث أن توفر بيئة مناسبة وإطار اجتماعي يتميز بثقافة سياسية قوية للأفراد يسهم في الارتقاء بالممارسة الديمقراطية، وبالتالي فالثقافة السياسية عامل مؤثر و فعال في عملية الانتخابات.

وتأسيسا لذلك، فإن الدراسة تسعى لتسليط الضوء على أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية وتحديد مدى فاعليتها.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة الوصول إلى بناء إطار معرفي حول دور الثقافة السياسية في تشكيل الإدراك والسلوك السياسي لدى الأفراد في المجتمع الجزائري وأثره في عملية الانتخابات من خلال تعزيز المشاركة السياسية والتداول على السلطة وتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة.

حيث أن تحدي ترسيخ الثقافة الديمقراطية كآلية لتفعيل المشاركة السياسية في الجزائر يمثل أحد المحاور المهمة المرتبطة بتأسيس المنظومة الانتخابية والتي تتوقف على إعادة بناء وإحياء الثقافة السياسية التي تسمح في نهاية المطاف بتحقيق التفاعل السياسي والاجتماعي الذي يمكن من تجسيد المشاركة الانتخابية الفعالة.

بناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية للدراسة

من خلال الإشكال الرئيسي المطروح، فإنه سيتم تفكيكه إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. ما مدلول المنظومة الانتخابية وأهميتها؟
2. فيما تتجلى الآثار القانونية والسياسية للثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر؟

فرضية الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية، فأن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها:

يوجد أثر إيجابي للثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر.

تأتي الدراسة من أجل تحقيق الأتي:

-1 دراسة مفهوم الثقافة السياسية وأبعادها وعناصرها.

-2 التعرف على ماهية المنظومة الانتخابية وأهميتها.

-3 تسليط الضوء على أهم الآثار التي ترتب عن الثقافة السياسية تجاه المنظومة الانتخابية في الجزائر.

منهجية الدراسة

اعتمدت في الدراسة على إطار منهجي، اقتضته الطبيعة العلمية للموضوع من خلال إتباع المنهج التالي:

- **منهج دراسة الحالة:** تم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول موضوع الثقافة السياسية والمنظومة الانتخابية في دراسة حالة معينة "**الجزائر**"، كما أنه و اعتبارا أن المناهج الوصفية و التحليلية، أضحت مناهج لا تخلوا من الدراسات البحثية، فقد كان لها الأثر البارز في الدراسة.

فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة أن الدراسة شملت مقاربتين مهمتين، هما المقاربة القانونية والمقاربة السياسية.

تقسيمات الدراسة

الدراسة تسعى للإجابة على سؤال رئيسي يتعلق بأثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر، حيث تطلب ذلك تقسيم الدراسة كالأتي:

مقدمة

المحور الأول: الثقافة السياسية مفهومها و أبعادها وعناصرها

الفرع الأول: مفهوم الثقافة السياسية

الفرع الثاني: عناصر وأبعاد الثقافة السياسية

المحور الثاني: الانتخابات والمنظومة الانتخابية

الفرع الأول: ماهية الانتخابات

الفرع الثاني: مفهوم المنظومة الانتخابية

المحور الثالث: انعكاسات الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر

الفرع الأول: طبيعة أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية

الفرع الثاني: الأثر القانوني للثقافة السياسية على العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء الأمر 21-01 (حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2021 بولاية معسكر)

المحور الأول: الثقافة السياسية في الجزائر

في هذا المحور سيتم تعريف الثقافة السياسية ومكوناتها، من خلال التطرق إلى عناصرها وأبعادها.

أولاً: مفهوم الثقافة السياسية

لم يستعمل لا "أوغست كونت" ولا "ماركس" ولا "ماكس فيبر ولا دوركايم"، تعبير الثقافة الذي لم يستعمله علماء الاجتماع الفرنسيون إلا قليلا. ومن الملفت للنظر أن "هنري مندراس" لم يستعمل هذا التعبير في كتابه المنشور عام 1967 تحت عنوان عناصر علم الاجتماع (Éléments de la sociologie)، سوى مرتين في قاموس المصطلحات، وبتفسيرين مختلفين، الأول مأخوذ من اللغة الشائعة (مثال الحياة الثقافية) والثاني منقول عن اللغة الإنكليزية، كمرادف للحضارة التي كانت تعرف في حينه بأنها: "مجموعة قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والفكرية المميزة لكتلة معينة، هذه المجموعة من المفترض أنها متماسكة " (ديفرجي، 1991، صفحة 78).

إن الأنتربولوجي الأمريكي تيلور (E.B.Tylor) أعطاها تعريفا شهيرا مازال مقبولا حتى الآن هو :" إن الثقافة أو الحضارة بمعناها الإثني الواسع. هي ذلك المجموع المعقد الذي يتضمن المعارف والمعتقدات والفن والحقوق والأخلاق وسائر العادات التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في مجتمع ما" (ديفرجي، 1991، صفحة 79).

أما " لوسيان باي " Lucian Pye فيعرف الثقافة السياسية بأنها " نتاج للتاريخ المشترك للنظام السياسي، وتاريخ الحياة للأفراد الذين يقررون عمل النظام السياسي، وهذا تغذى بالأحداث العامة والخبرات الفردية الخاصة"(Lucian, 1965, p. 8) .

وكان العالم السياسي الأمريكي جابريال ألموند Gabriel Almond أول من أستخدم هذا المفهوم في مقالة كتبها سنة 1956. وعرفها مع سيدني فربا على أنها "مجموعة من التوجهات الفكرية والمواقف والتصورات السياسية التي يتبناه الأفراد في سياق علاقتهم بنظمهم السياسية ودولتهم" (verba، 1963، صفحة 14).

ثانيا: أبعاد الثقافة السياسية

تختلف أبعاد الثقافة السياسية بالنظر لطبيعة المجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الكاتب أو المفكر، وكذا المدرسة الفكرية والإيديولوجية الخاصة به، حيث حدد كل منهم أبعاد الثقافة السياسية وفق هذا الإطار:

- **حسب" فيربا" و " ألموند "**:

يمكن قياس وتحديد الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهي:

-**النظام ككل**: بمعنى ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لأمته ونظامه السياسي في معانيه العامة، تاريخه، مساحته، موقعه، قوته وشكله الدستوري.

-**جانب المدخلات**: ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه للبنى والأفراد والجماعات السياسية المختلفة ، فضلا عن العمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب المختلفة وتقديمها إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة.

-**جانب المخرجات :** ما هو إدراك الفرد وشعور وتقييمه لكيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وماهية البنى والأفراد والقرارات التي تدخل في العملية.

-**دور الذات** : ويشمل مدى إدراك الفرد لدور كعضو في نظامه السياسي ، وما هو إدراكه لحقوقه وقدراته وواجباته وكيفية المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة. (verba، 1963، صفحة 16).

أما عند الدكتور كمال المنوفي فيحدد أبعادها كالأتي:

أ. **الحرية والإدراك**: بمعنى أن الثقافة السياسية الديمقراطية مبنية على الاقتناع وحرية الاختيار، وبالتالي يصبح لدى الفرد الإحساس بأن المشاركة السياسية تؤدي إلى التأثير على الأحداث، أي أنه ذو قيمة في المجتمع، أما الثقافة النقيضة تبنى على الخوف و الرهبة، و طاعة السلطة وتكون بدافع الإكراه.

ب. **الشك والثقة**: إن عنصر الشك والثقة واحد من عناصر الثقافة السياسية، وكلما زادت الثقة بالسلطة لأي مجتمع زاد إمكانية التعاون معها والعكس صحيح. ولابد من وجود توازن مقبول بين الشك و الثقة حتى تستمر العملية السياسية.

ج. **المساواة و التدرج**: أن الثقافة السياسية قد تؤكد بين الأفراد في المجتمع أو على التفرقة التحكمية بينهم، ثم معرفة مدى أثر ذلك على درجة المشاركة السياسية للأفراد.

د. **الولاء المحلي والولاء القومي**: لما كان الولاء من أهم مؤشرات وحدة المجتمع السياسي وتماسكه، فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل و المصلحة العامة. أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو جماعتهم اللغوية أو المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والمشاكل القومية، إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

هـ. **الخنوع والمقاومة**: أي الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع السلطة سواء عبر المقاومة العنيفة أو السلمية، أم الإذلال والقبول المطلق للفرد بالسلطة رغم ما يتعرض له من استغلال وعنف من جانب السلطة.

و. **الدينية والعلمانية**: يعنى بها العلاقة الدين بالسلوك السياسي للفرد، ويرتبط ذلك بقضيتين، الأولى طبيعة الدين نفسه والمجالات التي ينظمها، فالدين الإسلامي ينظم نواحي الحياة كافة بما فيها الناحية السياسية مثلا، والثانية هي كيف يفهم الفرد الدين ومدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينه. (المنوفي، 1980، صفحة 28).

كما يرى أن للثقافة السياسية ثلاثة عناصر مترابطة تتمثل في:

1.تتجسد الثقافة السياسية أساسا في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف العامة لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبر عن عناصر مادية أو معنوية.

2.الثقافة السياسية هي ثقافة متفرعة من الثقافة العامة للمجتمع، وبالرغم من أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام الثقافي العام إلا أنها تتأثر به وتؤثر فيه.

3.الثقافة السياسية تتشكل من الواقع الاقتصادي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي للتنشئة الاجتماعية ونمط الحكم والسياسة (المنوفي، 2008، صفحة 8).

المحور الثاني: الانتخابات و المنظومة الانتخابية

تحظى الانتخابات بأهمية بالغة في حقل الدراسات المقارنة باعتبارها أحد أهم معالم النظام الديمقراطي، حيث تعتبر الانتخابات الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة وتفعيل الديمقراطية، كما تلعب دورا كبيرا في فتح أو تضييق مجال المشاركة، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا على طبيعة النظام الديمقراطي.

من جهة أخرى،اهتمت الدراسات في الحقل الانتخابي بالعملية الانتخابية قصد معرفة خصائصها والعوامل المؤثرة في تشكيل السلوك الانتخابي، حيث أن هذا الأخير يعتبر نتاج تفاعل مجموعة من العوامل و القيم والاتجاهات التي ترجع بالأساس إلى نوعية الثقافة والتنشئة السياسية المسيطرة في المجتمع.

و لأهمية هذه العملية، فسوف يتم في هذا المحور دراسة مفهوم الانتخابات والمنظومة الانتخابية مع التطرق لأهميتها و ذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الإنتخابات

الفرع الثاني: تعريف المنظومة الإنتخابية

أولا: مفهوم الانتخابات:

أختلف الباحثون في تعريف مصطلح الانتخاب تعريفا جامعا، نظرا لإختلاف الرؤى الفكرية و المجالات المعرفية لكل باحث.

يذهب موريس هوريو (Maurice Hauriou) إلى أن الانتخاب هو" حق فردي ووظيفة اجتماعية" (Hauriou, 1923, p. 12)، أما "الجابري"، فيرى أن الانتخابات" نوع من الديمقراطية، والذي يفترض فيه أن يقوم على أسس ديمقراطية. ومعنى الانتخاب عنده هو الاختيار، أي أن ينتخب المواطن معناه أن إمكانات عدة تتاح أمامه ليختار أي يشاء منها، و يضيف أنه ليختار الناخب يجب أن يكون حرا فيما يريد، و يعرف ما يريد، و لماذا يريد، ويكلك الاستطاعة على تحقيق هذا ما يريد، وهي تظهر علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استعبادا واستغلالا إذا كان هناك تفاوت في التمتع بها " (الجابري، 1997، الصفحات 16-18).

من جهة أخرى، ينظر موريس ديفرجيه إلى الانتخاب على أنه " الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه " (ديفرجيه، 1980، صفحة 356).

كما تعتبر أحد وسائل المشاركة السياسية أو هي الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي. (العيفة، 2009، صفحة 7).

بناء على ما تقدم من مختلف التعريفات، يمكن استخلاص أن هذا المفهوم أصبح الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة وحقلا للصراعات السياسية والاجتماعية، فيستخدم الانتخاب إذن لضبط قواعد الحياة السياسية من طرف الفاعلين في العملية الانتخابية بوجه خاص.

ثانيا: المنظومة الانتخابية

هناك العديد من المصطلحات أو المفاهيم التي يستخدمها بعض المؤلفين بشكل غير واضح، حيث تطرح إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة. حيث تتجسد هذه المفاهيم في القانون الانتخابي والنظام الانتخابي والمنظومة الانتخابية.

ومنه، نحاول في هذا المحور الإحاطة بالمفهوم من حيث الدلالات التي يحملها و التمييز بين المعنى الضيق، والمعنى الواسع الذي أثاره هذا المفهوم من خلال مختلف الأبحاث والدراسات التي تطرقت إليه.

1- تعريف النظام الانتخابي:

كما ذكرنا في مقدمة المحور، فإنه يتردّد في الدّراسات المتعلّقة بالحقل الانتخابي الكثير من المصطلحات التي تستعمل بشكل غير دقيق من قبل بعض المؤلفين، تتمثل هذه المفاهيم في:

- **القوانين الانتخابية (les lois électorales)**
- **النظم الانتخابية(les systèmes électoraux)**
- **النظام الانتخابي (le régime électorale)**

وفي مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون عنها، أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في:

-المعادلة الانتخابية المستخدمة.

-بنية ورقة الاقتراع.

-حجم الدائرة الانتخابية.

كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات، فاختيار النظام له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية (رينولدز، ريلي، و إيليس، 2005، صفحة 19).

فلفظ القوانين الانتخابية قد يسهل تمييزه عن المفهومين السابقين كونه مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم الانتخاب في دولة معينة في مرحلة معينة، والتي تتضمّن في آن واحد نظاما انتخابيا و نظما انتخابية، حيث أن النظام الانتخابي بمفهومه الضّيق هو تلك التقنيات الرياضية التي تنظم شكل التمثيل في المؤسسات أو الهيئات المنتخبة، والتي لا تخرج عن العائلتين الكبيرتين المعروفتين، وهما نظام الأغلبية ونظام التمثيل التناسبي أو النظام المختلط الذي هو مزيج من الاثنين، فهي إذن تلك التقنيات التي تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد في المجالس المراد تشكيلها.

أما النظام الانتخابي بالمفهوم الواسع، فهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المسار الانتخابي في مختلف أوجهه، انطلاقا من أولى مراحله أي حق الاقتراع، الترشيح، العمليات المادية للتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع وأخيرا إعلان النتائج والمنازعة المتعلقة بالعملية الانتخابية برمّتها. (الوهاب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، 2007، صفحة ج).

وفي هذا السياق، يجب التنويه بأن أي نظام انتخابي يثير معه مبدأ الشفافية والنزاهة لاقترانهما بالعملية الانتخابية التي يتحكم قانون الانتخابات في تنظيم مختلف العمليات والإجراءات التي تحيط بها.

2-أهمية النظم الانتخابية:

تعمل المؤسسات السياسية على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطية بموجبها، ويمكن القول بأنّ النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، إن إيجابا أو سلبا. فمن خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية،

يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة. وبينما يتم الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها ما يزيد في صعوبة تعديلها، غالبا ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة لتعديل دستوري. (رينولدز، ريلي، و إيليس، 2005، صفحة 20).

والملاحظ أن نظام الانتخابات يسعى دوما إلى دعم المُثُل التي تنص عليها المنظومة القانونية مع ضمان حرية المواطنين. وهذه إحدى السمات المميزة للتقدم الديمقراطي.

المحور الثالث: انعكاسات الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية في الجزائر

بعد أن حللنا الجانب المفاهيمي للثقافة السياسية والمنظومة الانتخابية في المحورين الأول والثاني، سنعتمد على طبيعة الأثر الذي تحدثه الثقافة السياسية على العملية الانتخابية في الفرع الأول من خلال التركيز على الآثار القانونية والاجتماعية، والتطرق في الفرع الثاني على الجانب العملي المخصص لدراسة عينة في الجزائر كانت محل مقابلة ميدانية.

الفرع الأول: طبيعة أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية

سنكتفي في دراستنا على ذكر الآثار القانونية والاجتماعية فقط، كون أن الآثار القانونية هي دراسة للترسانة القانونية ذات الصلة، حيث لا يتصور منظومة انتخابية دون تأطير قانوني، وأن الآثار الاجتماعية هي جامعة سلوك الفرد ونفسيته وتوجهه وانتمائه و نحو ذلك من الصفات التي حاولنا جمعها في ذلك.

أولا: الآثار القانونية

إن المتأمل في الوثائق الدولية ذات الصلة بالجوانب السياسية وحقوق الإنسان، يتضح أنها جاءت على نحو متباين لا يراعي خصوصيات المجتمعات بالشكل المطلوب، وعلى رأس هذه الوثائق على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان **(قادة، 2015، صفحة 06)**، و إن ذلك يتلاشى في اعتقادنا في التشريعات الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل خصوصية المجتمع في الدولة، حيث نجد مختلف التشريعات الوطنية تتضمن نصوصا جاءت لتراعي خصوصية مجتمعها.

أما عن الأثر القانوني الذي تحدثه الثقافة السياسية على العملية الانتخابية، يكرس أغلبه دستوريا، حيث نجد أن المشرع الجزائري مثلا قد حصر كمبدأ عام عملية سن القوانين و

القوانين العضوية للبرلمان، و ذلك في نص **المادة 114 من دستور 2020** بنصها "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة". و إن نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة لهم حق المبادرة بالقوانين حسب نص المادة **143** من ذات الدستور.

وقد حرص المشرع الجزائري من خلال الأمر 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، على أن يستوفي المواطن الناخب كجزء من الثقافة السياسية في البلاد على شروط معينة، حرصا منه على انتقاء الناخبين ذوي الانتماء الفعلي للدولة، آخذا بعين الاعتبار في هذه الشروط كل الموانع السياسية والقضائية، كما نصت عليه **المادة 52** من الأمر 21-01 السالف الذكر. وإن ذلك يشكل أثرا قانونيا على ثقافة المواطن السياسية على المنظمة الانتخابية.

وإن الثقافة السياسية لا تكون محصورة فقط على مستوى القائمين على الأحزاب السياسية أو نواب البرلمان، وإنما قد تتعدى ذلك إلى الأكاديميين الذين يحاضرون ويؤلفون من أجل نشر الثقافة السياسية، عبر الملتقيات والندوات والأيام الدراسية، وعرض النماذج الرائدة في الأنظمة الديمقراطية التي توفق بين الثقافة السياسية والأداء الانتخابي، هذا بالرغم من حداثة هذا المفهوم في حقل العلوم السياسية، والذي بدأ يتبلور بشكل ملحوظ منذ عام 1990 (Hölkeskamp, 2020, p. 01).

كما أن المجتمع المدني المنظم في شكل جمعيات، لا سيما الجمعيات الناشطة في المجالات ذات الصلة بالمواطنة ونشر الوعي والحس الانتخابي، تلعب الدور الرئيسي في توجيه المواطنين حول الوضع السياسي وإحساسهم بمكانتهم ووزن أصواتهم في بناء الدولة، لذلك فإننا نجد الكثير من الغيورين على الوطن أو الفاعلين الذين سرعان ما ينتمون إلى الجمعيات قصد الوصول إلى أكبر فئة من المواطنين، وإن كل هذا يمكن تنظيمه عبر آلية وحيدة وهي سن ترسانة قانونية مرنة من خلال قانون الجمعيات، وقانون منح الرخص الاجتماعية العمومية، فمثلا حرص المشرع الجزائري على أن يكون قانون الجمعيات بموجب قانون عضوي لما يحمله من أهمية بالغة في المجتمع.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لكل مجتمع خصوصيته التي تميزه عن باقي المجتمعات، وتتحدد هذه الخصوصية بالتركيبة الاجتماعية، والخلفية الدينية، ومجموع القيم والأفكار، والمعتقدات السياسية، و حتى سلوك الفرد داخل المجتمع (الزاملي م.، 2022، صفحة 02)، وسنركز على عاملين مهمين في حقل العلوم السياسية وهما الشعور بالانتماء، والسلوك الاجتماعي وذلك على النحو أدناه.

-**الشعور بالانتماء**: إن عامل المرونة مطلوب في التعامل مع المواطنين، عن طريق السماح لهم بالتعبير عن إرادتهم و تكريس ذلك دستوريا، مما يغذيهم بالثقة المطلوبة، التي تشعرهم بالانتماء إلى البلد، و يكون ذلك من خلال تقريب سبل وآليات التعبير، وتزداد هذه الممارسات أكثر في الأنظمة الديمقراطية، وإن إسقاط ذلك على الثقافة السياسية يتجلى في ممارسة السلطة التشريعية على سبيل المثال لحرية مناقشة عمل الحكومة عبر مختلف الآليات التي تحدد دستوريا، فمثلا في التشريع الجزائري، يمكن لنواب البرلمان طرح الأسئلة الشفوية والكتابة ومناقشة بيان السياسة العامة، وهي تشكل كلها رقابة فعلية لعمل الحكومة، كما نصت عليه **المادة 115** من الدستور الجزائري.

وإن هذه الممارسات التي كرسها الدستور، لفائدة فئة تحسب ضمن الثقافة السياسية والممثلة في نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة، إنما تنعكس على المواطنين الذين اختاروا هذه الفئة بالشعور بالانتماء.

-**السلوك الانتخابي:** يعتبر السلوك الانتخابي أحد مكونات الأثر الاجتماعي، التي ينبغي أن يتوفر عليه الفرد سواء كان مواطنا أو من ضمن النخبة السياسية، والتي يرى بعض الباحثين أنه يتأثر أكثر بمتغيرات الحالة الاجتماعية على رأسها التعليم، الدخل، المهنة، الجنس والسن وغيرها من المتغيرات الأخرى، حيث يتباين السلوك الانتخابي بين أصحاب الدخل المرتفعة والمنخفضة، وبين المتعلم وغير المتعلم، وبين المرأة والرجل ونحو ذلك (الزاملي، 2022، صفحة 01).

وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2006، على أهمية المساواة بين الرجل والمرأة بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص،

حيث أشار ذات التقرير إلى أنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية دون تمتع المواطنين بشكل متساو في الحقوق السياسية (Mark Tessler, 2007, p. 220).

ويلعب العامل النفسي دورا في توجيه السلوك الانتخابي، حيث يرى نموذج " Michigan Model" أن قرار التصويت في العملية الانتخابية لأي بلد يعتمد على العوامل النفسية بالدرجة الأولى التي تساير كل مراحل العملية الانتخابية بداية من الترشح مرورا بالحملة الانتخابية وصولا إلى القلق على نتائج الانتخابات، ويصاحب ذلك الشعور بالواجب والانتماء (Brown, 2008, p. 12)

وإن السلوك الانتخابي قد يؤدي إلى ما يصطلح عليه بالعزوف السياسي، إذا ما انتشرت الممارسات غير السليمة من قبل القائمين على الأحزاب السياسية أو المترشحين للانتخابات، وذلك عبر شراء الأصوات مسبقا عبر الإغراءات، التي عادة ما تكون مادية أو وعود وهمية.

وخلاصة لذلك لا يمكن تفسير طبيعة أثر الثقافة السياسية على المنظومة الانتخابية، إلا بعد تفكيك الدراسة إلى شرائح، حيث لا يمكن إسقاط الثقافة السياسية للطلاب في الجامعة على فئة النساء مثلا في المناطق النائية، ولا يمكن إسقاط الثقافة السياسية لذوي الدخل المرتفع على فئة المجتمع المدني، وقد بينت ذلك دراسة أقيمت على مجموعة من الطلاب في إحدى الجامعات الإندونيسية، حيث خلصت الدراسة، بأنه يمكن الاتفاق على أن الثقافة السياسية فعلا لها أثر على العملية الانتخابية وتتعدى ذلك بكونها جزء من السلوك اليومي وجزء من نمط الحياة ككل، لكن حتى وإن شملت الدراسة مجموعة الطلاب، إلا أن التباين كان واضحا بين الطلاب، حيث لوحظ أن الثقافة السياسية الفعلية توفرت فقط لدى الطلاب الناشطين، والمنتمين إلى التنظيمات والمشاركين في مختلف الأنشطة ذات الصلة، بغض النظر عن الخلفية السياسية لهم (Arifin, 2016, p. 12).

الفرع الثاني: الأثر القانوني للثقافة السياسية على العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء الأمر 21-01 (حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2021 بولاية معسكر)

قصد الوصول إلى نتائج عملية نختبر من خلالها ما تم التعرض له نظريا في دراستنا هذه، اعتمدنا على جانب عملي باختيار عينة في الجزائر، وفق تسلسل أكاديمي موضحين فيه منهجية الدراسة، ومناقشة نتائجها، وذلك على النحو التالي:

-منهجية الدراسة :

إضافة إلى قلة الأدبيات ذات الصلة بثنائية الثقافة السياسية والمنظومة الانتخابية بشكل عام، فإن أغلب الدراسات والمشار إليها أعلاه على سبيل المثال لم تركز على جزئية الأثر القانوني لهذه الثنائية، فضلا عن ذلك فإن الدراسات الميدانية في الجزائر حول ذات الجزئية تكاد تكون منعدمة، مما جعلنا أمام حاجة علمية لا تحمل طابع المبالغة، مفادها البحث في سد هذا القصور الأكاديمي.

في ذات السياق وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا دراسة ميدانية تستهدف مجموعة من الفاعلين الذين يندرجون ضمن حقل الثقافة السياسية، لا سيما القائمين على الأحزاب السياسية، بتوجيه مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بتصوراتهم حول المنظومة الانتخابية الجزائرية بشكل عام وكذا مدخلاتها ومخرجاتها استنادا إلى الأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. و على هذا النحو، تم إجراء مقابلات شبه توجيهية (semi-directifs) مع هذه الفئة، من شأن ذلك أن يتيح لنا الوصول إلى فهم دور وإسهامات الثقافة السياسية في إفراز نتائج قانونية للمنظومة الانتخابية الجزائرية والمتوجة في شكل الأمر 21-01 السالف الذكر.

وأكثر تحديدا، استهدفت دراستنا الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 جوان 2021، حيث جاء اختيارها لعدة اعتبارات تتوافق وطبيعة ورقتنا البحثية، كونها انتخابات جاءت في ظل ترسانة قانونية خاصة وهي التعديل الدستوري 2020، وكذا الأمر 21-01 السالف الذكر، فضلا عن أن طبيعة هذه الانتخابات مقارنة ببقية الاستحقاقات الأخرى (المحليات، الرئاسيات)، تتوافق أرقامها وإحصائيتها مع العمل الميداني محل الورقة البحثية، خاصة وأنها أول انتخابات تشريعية أشرفت عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

العينة المستهدفة في دراستنا تتكون من 47 قائمة، منها 22 رئيس حزب سياسي، 25 رئيس قائمة حرة على مستوى ولاية معسكر، بصفتهم أهم الفاعلين في الثقافة السياسية، كان لهم بروز ملفت للانتباه في مختلف الحملات الانتخابية في مختلف المناسبات الانتخابية الأخيرة،

الجدول رقم (01): دليل المقابلة

المفاهيم محل الأسئلة	ميدان السؤال	الأسئلة
تقديم	معلومات عامة حول القائمة الحزبية	- ما طبيعة القائمة الحزبية (حزب سياسي، قائمة حرة)؟ - ما هو عدد المنخرطين في القائمة الحزبية؟ - تاريخ إنشاء الحزب السياسي؟ - هل أنت رئيس القائمة السياسي أم المكلف بتسيير الحزب؟
طبيعة القائم على الحزب السياسي	معلومات عامة عن القائم على الحزب	
التصور المأخوذ عن المنظومة الانتخابية	مفهوم المنظومة الانتخابية	- هل كان لك تصور أو إدراك عن العملية الانتخابية في الجزائر؟ - هل يمكن أن تصف لنا المنظومة الانتخابية في الجزائر؟ - هل يمكن أن تعدد لنا أهم محطات العملية الانتخابية؟
الأثر القانوني	قراءة في القانون رقم 21-01	- ما هو الأثر الذي ساهمت فيه من خلال الأمر 21-01 ؟

المصدر: من إعداد المؤلفين

-النتائج و المناقشة:

تتكون عينة الدراسة من 47 قائمة تنقسم إلى 25 قائمة حرة بمعدل 56% و 22 حزب سياسي بمعدل 44%، وهي العينة التي قبلت ترشيحاتهم على مستوى ولاية معسكر للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفارطة 12 جوان 2021، وتنوع عدد المنتسبين للأحزاب السياسية بين مؤسس، مناضل و منخرط، بينما أقتصر عدد المنتسبين للقوائم الحرة حسب ما ينص عليه التشريع المنصوص عليه (الأمر 21-01 السالف الذكر).

الجدول رقم (02): مدخلات و مخرجات الانتخابات التشريعية بولاية معسكر

القوائم المترشحة	المدخلات (عدد المترشحين المقبولين)	المخرجات (نتائج الإنتخابات)
الأحزاب السياسية	30 حزب أودع ملفات ترشحهم تم رفض 08 ملفات	عدد المقاعد : حزب جبهة التحرير الوطني : 02 حزب حركة مجتمع السلم : 02 حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 02 حزب جبهة المستقبل :02
القوائم الحرة	25 قائمة تم قبولها جميعا دون رفض	/

المصدر: من إعداد المؤلفين.

وحسب ما أفرزت عنه نتائج المقابلة، فإن أغلب القائمين على القوائم الانتخابية ليس لهم دراية قانونية كافية للأمر 21-01، مع تسجيل تقارب نسبي بين إجابات القائمين على الأحزاب السياسية والقائمين على القوائم الحرة، ما عدا أربع (04) إجابات كانت مقنعة حيث كان لهم تصور شامل و واضح للعملية الانتخابية، بدليل الفهم العميق لأهم ما جاء به الأمر 21-01.

-الإدراك القانوني للأمر 01-21:

بعد محاولة البحث في مدى إدراك القائمين على الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، أفرزت المقابلة الميدانية نتائج غير مرضية كون أن أغلبهم ليس لهم إدراك البعد السياسي والقانوني للأمر 01-21 السالف الذكر، حيث أن أغلب المواد التي كانت محل مناقشة مع هذه الفئة، تبين أنهم ليسوا على دراية بها، بالرغم من أن تصريحاتهم الأولية تفيد بأنهم كانوا مساهمين بشكل مباشر في صدور الأمر 01-21 في شكله الحالي.

وإن من جملة الأسئلة الفرعية التي طُرحت على هذه الفئة الشروط العامة و الخاصة للترشح، حيث أكد أغلبهم على شرط استفاء النصاب القانوني لاكتتاب استمارات التوقيعات الفردية، بالرغم من أن هذا السؤال مرتبط بمشاركتهم، وكذا تنظيم الانتخابات من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

-شرط المناصفة بين الرجال و النساء:

إن جملة الأسئلة التي طُرحت على القائمين على الأحزاب السياسية و القوائم الحرة المشاركة في الانتخابات التشريعية 21 جوان 2021، لم تكن بالمبتغى المنشود، بدليل أن 41 رئيس حزب و قائمة حرة (بمعدل 91%) وبعد سؤالهم عن جدوى هذا الشرط المستحدث في الأمر 01-21 السالف الذكر، ومدة فعاليته في الانتخابات بشكل عام والانتخابات التشريعية بشكل خاص، كانت قراءتهم لنص المادة على نحو لا يعكس ارتياحهم لها، كونها و في نظرهم جاءت لتحد من المشاركة الواسعة للأحزاب السياسية، حيث أن أغلبهم باستثناء الأحزاب السياسية التقليدية (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل)، أكدوا أنهم وجدوا صعوبة في تحقيق هذا الشرط مما أضطرهم إلى اللجوء إلى الاستثناء وطلب رخصة الإعفاء من شرط المناصفة، حيث أن عدد الأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي طلبت هذا الإعفاء هو 12 قائمة (04 أحزاب سياسية و 08 قوائم حرة). حتى أن بعض الأحزاب السياسية قد طلبت شرط الإعفاء مسبقا تفاديا لأي مفاجآت حول انسحاب العنصر النسوي من المشاركة، و هو مؤشر غير مرضي.

وكتحليل وقراءة لنتائج هذا السؤال، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- طبيعة المنطقة:

إن النتائج التي أفرزتها ولاية معسكر بخصوص صعوبة تحقيق شرط المناصفة، قد لا تنطبق على ولايات أخرى بحكم تدرج الثقافة السياسية لدى العنصر النسوي من ولاية لأخرى، و كذا تقاليد و خصوصية المرأة في حد ذاتها، حيث أن ولاية معسكر بحكم طابعها الذي يغلب عليه تحفظ المرأة في المشاركة في الانتخابات صعب من مأمورية الأحزاب، هذه الأخيرة وبدلا من استغلال فرصة نشر ثقافة المشاركة السياسية لدى العنصر النسوي وشرح الامتيازات التي منحها المشرع لدى المرأة، أبدى نوعا من اللارغبة لهذا الشرط، مما يعكس و بشكل واضح أن النخبة الحزبية لم يكن لها دور في ترتيب الأثر القانوني الوارد في الأمر 01-21 السالف الذكر.

-توقع المشرع:

إن المشرع الجزائري وخلال استحداثه لهذه الرخصة، قد راعى بذلك خصوصية كل ولاية على نحو لا يحرمها من المشاركة في الانتخابات، و يعكس ذلك أيضا تجربة الجزائر في الانتخابات التي جعلت من عامل التوقع مهما في صياغة النص، وكأن المشرع الجزائري بصياغته لهذا النص الذي يحمل في متنه القاعدة والاستثناء في نفس الوقت، أي شرط المناصفة كأصل و الرخصة كاستثناء، يريد أن يعبر عن توجه الدولة نحو الانفتاح الديمقراطي بمرونة و سلاسة تخدم كل خصوصيات المجتمع الجزائري.

-التوجه من الانتقاء إلى الحشو:

إن النص القانوني الذي يفيد شرط المناصفة بين الرجال و النساء الوارد في الأمر 01-21، عكس بعض الممارسات غير السليمة التي لا ترقى إلى مستوى و وزن النص، حيث أن بعض الأحزاب السياسية حققت شرط المناصفة بين الرجال والنساء بعد أن لجأت إلى حشو القائمة بملفات تخص نساء ليس لهم أي رغبة أو ميول أو حتى فكرة عن الانتخابات، وبعيدا عن التعليق على هذا السلوك، فإنه من شأنه أن يجعل النخبة السياسية على استعداد لتحقيق هذا الشرط مستقبلا من خلال الدعوة إلى الانخراط في الأحزاب السياسية ونشر ثقافة المشاركة بشكل استباقي.

-الثلث الجامعي:

إن هذا الشرط المستحدث في الأمر 01-21 لا يقل أهمية عن شرط المناصفة بين الرجال و النساء، إلا أن تأثيره يختلف حسب طبيعة النمط الانتخابي، حيث أنه وبحكم أن المجتمع الجزائري الذي يشكل فيه الشباب نسبة ما يقارب 75% يوحي أن هذا الشرط مستوفى على نطاق واسع، والدليل في ذلك أن مخرجات الانتخابات التشريعية في ولاية معسكر أفرزت 04 مقاعد يشكلون عنصر الشباب لأقل من 40 سنة من أصل 08 مقاعد مخصصة لذات الولاية.

خاتمة:

إن البحث في الموضوع مكننا من الاستخلاص والوقوف على النتائج التالية:

-تؤثر الثقافة السياسية في الحياة السياسية بصورة عامة وعلى السلوك الانتخابي بصورة خاصة، فهي بهذا الدور تعتبر من العوامل المؤثرة في المنظومة الانتخابية .

- تعمل القوى السياسية المختلفة بما فيها قوى النظام السياسي على صياغة مواقف المواطنين والأفراد انطلاقاً من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع من خلال قنوات التنشئة المختلفة.

- تفضي المكتسبات والقيم والتوجهات التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي بشكل عام والمنظومة الانتخابية بشكل خاص إلى المشاركة أو العزوف في الفعل السياسي.

- يتوقف نجاح صياغة منظومة انتخابية رصينة على وجود تنشئة سياسية للمجتمع موازية للثقافة السياسية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تحديات تواجه الثقافة السياسية الجزائرية، والتي تؤثر على المنظومة الانتخابية على غرار مستوى الوعي السياسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما تلعب الأحزاب السياسية وباقي الفواعل غير الرسمية محددات أساسية في العملية الانتخابية.

حيث أن التحسينات والإصلاحات المستقبلية في المنظومة الانتخابية في الجزائر تبقى رهينة تحسين الأداء المرتبط أساسا بمعالجة النقائص التي يتم رصدها بعد كل عملية انتخابية أو تلك التي تثار من أطراف العملية الانتخابية على شكل توصيات واقتراحات تقوم النخبة الحزبية بتقديمها.

لذلك، يمكن القول أن الثقافة السياسية والمنظومة الانتخابية تتأثران ببعضهما البعض وتتعاملان في إطار عمل مترابط، التغيير في أي منهما يمكن أن يؤثر على الأخر على عملية الديمقراطية في المجتمع.

وكتوصيات ذات صلة بالدراسة، ينبغي أن تتشارك مختلف الفعاليات، من مجتمع مدني، مؤسسات الدولة، وكذا الأفراد، على جلب واستقطاب النخبة و الممارسين للعملية السياسية، وتشجيعهم على الانخراط والمشاركة في مختلف الانتخابات، لأن الثقافة السياسية قد تكون مدركة من قبل النخبة، وليست محل ممارسة منهم.

كما أن الثبات في صياغة النص الانتخابي مهم جدا، لكسب ثقة المجتمع ككل، خاصة مع استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي غيرت من مسار العملية الانتخابية، نحو الأفضل بفضل الضمانات التي منحتها الدولة لها من أجل القيام بمهامها على نحو مستقل دون أي ضغوطات، خاصة بعد دسترتها في دستور 2020.

قائمة المراجع:

<u>أولا: باللغة العربية</u>

الأنصاري، ا .م. بدون سنة . لسان العرب .الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر.

الجابري، م .ع .(1997) .الديمقراطية وحقوق الإنسان .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

الزاملي، م .أ .(2022) .الثقافة السياسية للناخب العراقي وأثره على السلوك الانتخابي .الحوار المتمدن ،01 .

الزاملي، م .ا .(2022) .الثقافة السياسية للناخب العراقي وأثرها على السلوك الانتخابي .مجلة الحوار المتمدن ،15 .

العيفة، س .(2009) .الانتخابات إطار ضابط ومعايير دالة .مجلة دورية دراسات إستراتيجية ،.7

المنوفي، ك .(1980) .الثقافة السياسية للفلاحين المصريين :تحليل نظري ودراسة مدانية في قرية مصرية .بيروت :دار ابن خلدون .

الوهاب، ع .ا.(.s.d) .

الوهاب، ع .ا2007) .، جوان .(14رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام .التجربة الدستورية الجزائرية مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي قسنطينة، قسنطينة، الجزائر :جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.

أندرو رينولدز بن ريلي أندرو إيليس وأخرون .(2007) .أشكال النظم الإنتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات نسخة جديدة ومنقحة .السويد :المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات.

ديفرجيه، م .(1980) .الأحزاب السياسية ، ط 3، ترجمة :علي مقلد وعبد الحسن سعد .بيروت :دار النهار للنشر.

ريلي، أ .ر .(2002) .أشكال النظم الانتخابية .ستوكلهوم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

رينولدز، أ.، ريلي، ب.، & إيليس، أ .(2005) .أشكال النظم الإنتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات "نسخة جديدة ومنقحة ."ستوكلهوم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات.

قادة، ع .(2015) .التنوع الثاقفي بين عالمية حقوق الإنسان وخصوصية المجتمعات .حقوق الإنسان ، 06.

المنوفي، ك .(2008) .مفهوم الثقافة السياسية، دراسة نظرية تأصيلية، مفاهية الأسس العلمية للمعرفة .القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

موريس ديفرجي. (1991). علم إجتماع السياسة مبادىء علم السياسة، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .

وشنيكات، ا .(2012) .درجة وعي طلبة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها .دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 39، العدد 2، ص .(346-325) 327.

ثانيا:باللغة الأجنبية

-Arifin، A. (2016). The Political Culture of Debutant Voters (Analysis Study of Political Culture of Students as Debutant Voters in North Sumatera. Advances in Social Science، Education and Humanities Research.

-Brown، N. J. (2008). Political culture effect on voter turnout:the 2004 election and beyond. lowa state university "master degree".

-DUVERGER, M. (1971). Institutions politiques et droit constitutionnel. Paris: t.1, 2e éd،P.U.F.

-DUVERGER, M. (1971). Institutions politiques et droit constitutionnel, t.1،. Paris, 2e éd,P.U.F.

-Hauriou، M. (1923). Precis de droit constitionnel. paris: les editions sirey.

-Hölkeskamp، K.-J. (2020). Culture politique – carrière d'un concept. Trivium ، 21.

-Lucian، P. (1965). Introduction: Political Culture and Political Development، . New Jersy: Princeton university press.

-Mark Tessler، E. G. (2007). La démocratie et les orientations de la culture politique des citoyens ordinaires. Typologie pour le monde arabe et peut-être pour d'autres régions. Revue internationale des sciences sociales.

-verba، G. A. (1963). The civic culture. Princeton University press.